بيان صحفي **2009-11-6**

مؤتمر "وسيط الجمهورية حامي المواطن"
توعية الرأي العام حول أهمية تطوير مؤسسة وسيط الجمهورية في لبنان

أقام المركز المهني للوساطة في جامعة القدّيس يوسف في بيروت، بالتعاون مع كلية الحقوق والعلوم السياسية ومركز الدراسات الحقوقية للعالم العربي في الجامعة، وبدعم من المنظمة الدولية للفرنكوفونية والسفارة الفرنسية في لبنان ومشاركة جمعية الأمبودسمان المتوسطيين، مؤتمر "وسيط الجمهورية حامي المواطن" يوم الجمعة 6 تشرين الثاني 2009 في قاعة غولبنكيان حرم العلوم الإجتماعية. وقد شارك في المؤتمر جان بول ديليفوا وسيط الجمهورية الفرنسية ، مولاي محمد العراقي والي المظالم في المملكة المغربية، النائب فؤاد السعد وزير الدولة السابق لشؤون التنمية الإدارية، بالإضافة إلى البروفسور حسن تابت رفعت المدير العام السابق لوزارة العدل والرئيس السابق للتفتيش المركزي.

الجدير بالذكر أن وسيط الجمهورية أو الأمبودسمان كما يسمى في بعض البلدان (والي المظالم) هو هيئة غير قضائية تكمن مهمتها في حل الخلافات وديا بين المواطنين والإدارة وتحسين علاقاتهم ببعضهم البعض وإشاعة الهدوء في ما بينهم، كما انها تتولى مراقبة الخدمات التي تقدّمها الإدارة والتحقق من إمتثالها للقوانين النافذة وإحترامها لحريات المواطنين وحقوقهم. في لبنان نص القانون رقم 664 الصادر في 4 شباط 2005 على إنشاء مؤسسة وسيط الجمهورية. يهدف المؤتمر إذا إلى توعية الرأي العام حول أهمية تطوير مؤسسة وسيط الجمهورية في لبنان، لا سيما أن هذه المؤسسة باتت حاضرة في عدد كبير من بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط بما تقدمه من حماية للمواطنين وضمان للديموقراطية.

في بداية المؤتمر ألقى البروفسور رينيه شاموسي رئيس جامعة القدّيس يوسف كلمة قال فيها:" تتشرّف جامعة القديس يوسف بأن تستقبل شخصيات تؤدي واجبها المهني على أكمل وجه بين الجمهورية والمواطن وبين الإدارة والمواطنين. يُعتبر هذا الموضوع مهمّاً بالنسبة إلينا لا سيما أنه يتعلّق بالقيم التي نأمل في أن يطبّقها المواطنون والمسؤولون عنهم وبسير الأنظمة السياسية التي تتأثر أحياناً في عالمنا العربي بطرائق التوتاليتارية الإدارية القصيرة"

وتابع شاموسي:" بالنسبة إلينا، نحن نعلم أننا أمام أولوية إلا أننا نعرف في الوقت نفسه أنه لا يمكن أن نتجاهل المشكلة القائمة على صعيد العلاقة بين الإدارة أي الأشخاص الذين يجب أن يسهروا على خير المجتمع المشترك وبين المواطنين الذين يجب أن يكونوا على قدر المسؤولية علماً أن هذا ليس الحال دائماً. وبالتالي يجب ألا نفكر في هذه المشاكل فحسب بل أن نرسي البنى الناقصة على غرار ما تمّ القيام به حضرة الوسطاء والمسؤولين في فرنسا وفي المغرب وفي البلدان الفرنكفونية وبلدان المتوسط، هذا العالم الذي تتواجد فيه جامعتنا وتعمل فيه على نشر القيم الأساسية على صعيد احترام الآخر حتى تكون بمثابة قواعد تسمح للمواطنين بأن يعيشوا مع بعضهم البعض."

من ثم تبعته جوانا هواري بو رجيلي مديرة المركز المهني للوساطة وقالت:" المركز المهني للوساطة، وهو مركز متعدد الاختصاصات أُنشئ في جامعة القديس يوسف، قد حدّد لنفسه من هذا المنطلق هدفاً يتمثل في إعداد هذا الشخص الإنساني وتدريبه في مجال الوساطة، في محاولة منه للتخفيف من حدة التوتر بين البشر عن طريق الحوار. أليس الوسيط صانع سلام؟ نحن نؤمن بذلك إيماناً راسخاً ونسعى لتحقيق ما نؤمن به. فحتى اليوم، ومع دفعة هذه السنة من المتدربين، يكون المركز المهني للوساطة قد درّب 72 وسيطاً من ثقافات وطوائف ومهن مختلفة، يتمثل هدفهم في مساعدة مواطنينا على البحث عن السبل الكفيلة بتسوية خلافاتهم. وإلى جانب إعداد وسطاء محترفين، ينشط المركز المهني للوساطة على جميع جبهات المجتمع المدني لتعزيز الوعي بالوساطة وتشجيعها، سواء أكانت وساطة تقليدية أم قضائية أم إدارية. ولهذا الغرض، قدّم المركز في حزيران 2009 مشروع قانون لتطوير الوساطة القضائية في لبنان. وأصبح المركز، منذ تشرين الأول 2009، عضوا في مجلس إدارة المؤتمر الدولي للوساطة من أجل تحقيق العدالة، وهو جمعية تضم وسطاء وقضاة ومحامين من 30 بلداً مختلفاً بهدف تطوير الوساطة القضائية في العالم. "

من ثم تحدث البروفسور أنطوان خير مدير مركز الدراسات الحقوقية للعالم العربي في الجامعة والرئيس الأول لمحكمة التمييز شرفا وعضو المجلس الدستوري، الذي قال:" إنتظرنا في لبنان القانون رقم 644 الصادر في 4 شباط 2005 لكي نرى عندنا مؤسسة، لم تنطلق فعليا حتى الآن. لا نعرف إذا يجب علينا أن نصنف هذا الوضع من ضمن العادات السيئة التي بدأت تطغى علينا، أم من الغرائب التي أصبحت تتخطى الأعراف القانونية الأكثر رسوخا. و لا يسعني هنا الا أن أحيي الوزير فؤاد السعد محرك هذا القانون، الذي سيحدثنا عن محتواه."

وقد عقد وزير العدل البروفسور ابراهيم النجار ووزير الداخلية والبلديات المحامي زياد بارود بالإضافة إلى ديليفوا و العراقي، مؤتمرا صحافيا يوم السبت 7 تشرين الثاني 2009 في قاعة الاساتذة في حرم العلوم الاجتماعية لمناسبة إختتام المؤتمر .

بداية ألقت جوانا هواري بو رجيلي كلمة رحبت فيها بالشخصيات المحاضرة، مركزة على "أهمية هذه الندوة الفكرية والثقافية الهامة وأهمية هذا الانجاز ألا وهو وسيط الجمهورية لحماية المواطن وحماية الوطن."

وشرح جان بول ديليفوا من جهته دور وسيط الجمهورية في حماية المواطن وتعريفه بحقوقه وواجباته ودوره ايضا في حماية مؤسسات الدولة ودوره التوثيقي بين الإدارة والمواطن، وتكلم عن المواضيع التي تحدث فيها مع الوزيرين نجار وبارود، ودعا الى تطبيق قانون وسيط الجمهورية في لبنان.

ورحب الوزير النجار بالوفد، وقال: "منذ بداية شباط 2005 في لبنان وبعد نشر القانون الخاص في ما يتعلق بوسيط الجمهورية، لم ينجز حتى اليوم المشروع والمرسوم التطبيقي ليصبح هذا القانون نافذا، وعلمت يوم أمس انه قد تم الانتهاء من وضع مشروع المرسوم الطبيقي، وهنا استغلها فرصة في حضور الامين العام لجمعية "الامبودسمان المتوسطيين" البروفسور جان بول ديليفوا لنؤكد التعاون ايضا بين فرنسا ولبنان ولنتشارك الفرحة بوضع هذا القانون موضوع التطبيق وليصبح لبنان في مصاف الدول المتحضرة في العمل بموجب وسيط الجمهورية. هذا إنجاز هام جدا بالنسبة للدولة ومؤسساتها وللمواطن بان نبدأ العمل بتطبيق وسيط الجمهورية."

ثم ألقى الوزير بارود كلمة قال فيها: "نعيش في بلد كثر فيه الوسطاء على أكثر من صعيد ولا وجود لوسيط الجمهورية، فتبرز الى الوجه الحاجة لوضع قانون وسيط الجمهورية الذي وضع عام 2005 موضع التطبيق، ونتمنى من الحكومة المقبلة ان يتم العمل في تطبيق هذا القانون. فأنا اطلب كمواطن من اي وزير أتى ان يقوم بوضع وسيط الجمهورية موضع التنفيذ وخصوصا ان هذا القانون وضع ليطبق، واي قانون في لبنان لا نريد ان نطبقه علينا إلغاؤه."

ختاما ألقى الأب شاموسي كلمة رحب فيها بالوفد، وشدد على أهمية هذا النشاط، وقال: "أن الجامعة اليسوعية في بيروت وضعت نصب أعينها تطوير لغة الحوار والتقارب من اجل الارتقاء بالمجتمع والمواطنية."

لمزيد من المعلومات:
ساندرين صباغ او روجيه حدّاد
دائرة المنشورات و الإتصالات
تلفون: 421000 ext. 1175, 1218 (1) 961+ فاكس: 421005 (1) 961+
البريد الإلكتروني: medias@usj.edu.lb
لتنزيل الصور: www.photos.usj.edu.lb